تلحين النّحويّين للقرّاء بين الصّحة والاتّهام

Grammar scholars' stab tu Quran readings between truth and accusation

مروان مزواري*

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر

مخبر تحديث النّحو العربي

mezouarimerouane1995@gmail.com

بلقاسم إيمان

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر

مخبر تحليليات إحصائية في العلوم الإنسانية

imane13b@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/01/02 تاريخ القبول: 2023/04/26 النشر:2023/05/31

ملخص:

لا بدّ أنّ قضيّة تلحين النّحويّين وتخطئة القراءات مبحث أصوليّ اختلف فيه كثير من علماء أصول النّحو، وقد حدث فيه كلام كثير قد نُقل اتّباعا من علماء أجلّاء لهم قدرهم في السّاحة الأصوليّة. في الوقت الّذي لا ينبغي أن تطرح هذه المسألة في مبحث من المباحث الأصوليّة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمّ المواقف من القراءات ومن تفضيل النّحاة الاستشهاد بغير القراءات اتّكاءً على القاعدة النّحويّة من منطلق تطويع السّماع لما تقتضيه القاعدة.

الكلمات المفتاحية: قراءات؛ تلحين؛ أصول نحو؛ قاعدة نحويّة.

Abstract:

The issue of grammarians challenging the readings is a fundamentalist issue in which many grammar scholars differed, as many words were reported about it by the followers of prominent scholars in the arena of fundamentalism at a time when this matter should not be. raised on the subject of fundamentalism.

This research aims to clarify the most important attitudes towards the readings and the grammarians' preference not to cite the readings, relying on the grammatical rule in terms of adapting the hearing to what the rule requires.

KeyWords: Qu'ranic Readings; Reading mistakes; Grammatical Assets; Grammatical rules.

*مروان مزواري

المقدمة:

يعدّ القرآن الكريم وقراءاته مصدرا مهمّا من مصادر السّماع، بل ويوضع في المقام الأوّل قبل كلام العرب والينبوع الأوّل الّذي اعتمده الأصوليّون في تثبيت قواعدهم النّحويّة.

ولا خلاف أنّ النّص القرآنيّ أفصح نصّ باللّسان من حيث النّقل والثّبوت، فهو أقوى حجّية في الاستدلال النّحويّ، وقد أخذ النّحويّون بالشّاهد القرآني دون أدنى خلاف عندهم، فهو أعلى مراتب الفصاحة، وهو المصدر الأوّل من مصادر الاستشهاد والدّعامة الّتي ترتكز إليها مصادر الاستشهاد الأخرى.

وقد اتفق أهل الأصول في أحقية الأولية للقرآن الكريم وجعله في مقدمة المصادر الموثوقة لصحة نقله وفصاحته وقوة حجيته، والنحاة مجمعون على الاستشهاد به، كما أن الناس جميعا قد اجمعوا أن الكلمة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما ورد في غير القرآن لا خلاف في ذلك، وقد صدق الفراء إذ قال: والقرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن المعروف عند علماء أصول النحو أن القرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان مختلفتان، ولعل أبرز قول في هذا الشأن هو قول بدر الدين الزركشي، الذي نجده يؤكّد تلى أنّ القرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تحقيق وتشديد غيرها. وعليه فإن القرآن كلام الله الموحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والقراءات تعدد طرق تأديته وكيفية النطق بألفاظه.

وممّا يُشاع عن الدّارسين أنّ النّحاة رموا القراءات القرآنيّة والقرّاء بالخطأ واللّحن، والثّابت عند الأصوليّين أنّهم يستشهدون بالقرآن الكريم وقراءاته، وأنّهم أقاموا صرح النّحو وأسسه ومسائله. وهناك تداخل وتعارض في هذه المسألة الّتي لابدّ علينا من التّوجيه الصّحيح والتّأمّل السّديد لما اختلف فيه كثير ممّن كتب في أصول النّحو والّذي وجب أن يطرح في مسألة التّلحين إشكالان: الأوّل؛ هل فعلاً لحّن النّحويّون القرّاء؟ والثّاني؛ هل فعلا هناك لحن عند القرّاء؟

1. القرآن والقراءات:

ممّا لا شكّ فيه أنّ النّحويّين يجمعون على الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، إلى جانب كلام العرب الفصيح، وكتبهم شاهدة على ذلك فقد "نشأ النّحو في رحاب القرآن وترعرع فيه، وتأصّلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله". (ابن منظور، 1414هـ، صفحة 497) ولكنّ القرآن الّذي قُرأ أوّل مرّة من طرف النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعد أمر "اقرأ" لا يمكن الإمساك به لأنّ النّبي صلّى الله عليه وسلّم لم يعد موجودا ليصحّح للقرّاء طريقة القراءة، ولذا كان حريصا على تدوينه وتلقينه للقرّاء من بعده، والنّص الّذي وصلنا الآن لا يمكن الشكّ بأنّه النّص نفسه الّذي نزل به الوحي، وهذا ما يجعلنا أمام نوع من التّرادف على سبيل التّجاوز، فنطلق القرآن على القراءات مثلا، أو نستدرك فنقول كيف يمكن أن ينزل القرآن لمرّة واحدة على عدّة صور كالّتي نجدها عند القرّاء السّبعة؟

أ. الفرق بين القرآن والقراءات:

القراءات جمع قراءة، ومعناها: الجمع. (عبد الهادي فضلي، 1975م، صفحة 63) فالقراءة مصدر: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا، فهو قارئ. ومنه القرآن، فكأنّه سميّ كذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك. أمّا في الاصطلاح وجدنا لها تعاريف عدّة، منها: "النّطق بألفاظ القرآن كما نطقها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، أو كما نطقت أمامه فأقرّها". (الزّركشي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د ت، صفحة 318) والنّطق بالألفاظ يشير إلى مجال الاستعمال، ولما كان كلّ مستعمل للّسان العربي يقول وفق ما تقتضيه لغة قبيلته أو محيطه عموما فقد تعدّدت قراءات القرآن الكريم، واستقرّت في سبع أو عشر ممّا تواترت، بينما اتّسعت إلى أكثر من ذلك ممّا عُدّ في باب الشّاذّ.

وكان من بعض العلماء أن نظروا في مفهوم القرآن والقراءات من منظوري التّفرقة أو المطابقة، وفي هذا أقوال كثيرة تجتمع في رأيين؛ الأوّل "أنّ القرآن هو الوحي المنزّل على سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، أمّا القراءات فهي اختلاف ألفاظ ذلك الوحي المذكور في كتابة الحروف وكيفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما". (ابن الجزري تح: مصطفى الزّعبي، د ت، صفحة 9)

أمّا الثّاني فيعدّ أصحابه كلّ قراءة قرآنا طالما وافقت العربيّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف ولو احتمالا، وصحّ سندها. (عبد العال مكرم، 2009م، صفحة 55) والرّأيان يجتمعان على أنّ فعل القراءة سواءٌ أتعدّدت صور ألفاظها ومعانيها أم طابقت القرآن الكريم فإنّه يتّسم بقدر كبير من الدّقة فالتّعدّد لا يكون تقليلا من الفصاحة أو ما شابه، بل إنّ ثراء اللغة العربيّة يجعل من القراءات المتعدّدة فهما جديدا للنّص القرآني، وهذا من محمود القراءة.

ب. حجّية القراءات المتواترة والشّاذّة:

أجمع العلماء على أنّ كلّ القراءات – سواء ما تواتر منها أم شذّ– يُحتجّ بها في العربيّة، وقد كانت القراءات محطّ اهتمام النّحويّين، وذلك أنّ معظمهم كانوا قرّاء، كأبي عمر بن العلاء (ت 154هـ)، والكسائي (ت 189هـ)، وربّما كان هذا الأخير سببا وراء توجّههم إلى الدّراسات النّحويّة يوافق بين القراءة والعربيّة.

إن تحديد القراءات القرآنية بسبع أو عشر لا يعني فساد لغة ما خرج منها، وإنّما كانت موافقة "القراءة العربيّة بوجه من الوجوه، سواء أكان فصيحا أم أفصح، مجمعا عليه أم مختلفا فيه" (ابن الجزري تح: مصطفى الزّعبي، د ت، صفحة 09)، وموافقة الرّسم العثماني ولو احتمالا، وصحّة الإسناد من عدل ضابط عن مثله، وهكذا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ المعايير في التّفرقة بين ما تواتر وقُبل وما شذّ من غير أن يرفض تماما، والمعايير نفسها لا تأخذ بجانب الفصاحة إذ إنّ أصحابها لا يفتقرون إليها وإنّما قراءاتهم تعدّدت في صور الألفاظ والمعاني الّتي هي من أصل العربيّة الفصيحة. وبالتّالي فالإشكال لا يطرح في فكرة الاستشهاد مادام الطّعن في الفصاحة غير موجود، فممّ تخلّقت فكرة التّلحين والحال هذه؟

إنّ ثمة بعدا لسانيا وجد متأخّرا عن الوضع النّحوي الّذي اكتمل مع سيبويه، فواضعو علم النّحو إنما استنبطوا القواعد النحوية من الشّفاهية العربية القديمة ومن كلام الله تعالى بدرجة أولى، وفي هذا الوقت أصبح للعربية نحو غير متواضع عليه ضمنيّا في إطار الشّفاهية، إنّما علم موضوع بين دفّتين، يرجع إليه العرب لتصحيح مسار العربيّة الّذي بدأ يتأثّر باستعمالات شائعة وغير فصيحة بسبب اختلاط العرب بغيرهم بعد توسّع الدّولة الإسلامية. وحيث تمّ الاعتماد على الكتاب "كتاب سيبويه" بكثرة إن حرصا أم فقدانا للثّقة في المنقول صار للقاعدة أولويّة على النّقل، ومنه اتّجه النّحو العربي ليشرعن معياريّته على حساب اللّسان العربي ومنه القراءات، الّتي تعرّضت إلى نوع من ليّ العنق لملاءمة القاعدة وإلّا فيتمّ الطّعن في فصاحتها وتدخل في باب اللّحن.

2. موقف شرّاح النّحو من مسألة التّلحين:

إنّ ارتباط شرّاح النّحو بالكتاب قد أسهم بشكل من الأشكال في قولبة الشّفاهيّة العربيّة في نمط ضيّق مكّن من إزاحة جانب كبير من كلام العرب المتمثّل في القراءات المتحفّظ على الاستشهاد بها، وهو ما أدخل القضيّة في باب

علم أصول النّحو بنوع من الاقتحام، في الوقت الّذي يُحمل الإشكال على محمل الاتّهام من الجانبين، جانب يتّهم فيه شرّاح النّحو القرّاء باللّحن ويرفضون الاستشهاد بقراءاتهم، وجانب يُتّهم فيه الشّرّاح أنفسهم بعدم وثوقيّة مواقفهم من مسألة التّلحين هذه.

ونعتقد أنّ ما نُقل من طعن بعض النّحويّين في بعض القراءات هو محمول على أنّ القراءة لم تثبت لديه بما تقوم عليه الحجّة، أو أنّ الّذي اجتهد قد غلب على ظنّه أنّ هذه القراءة خطأ، أو وهم من أحد الرّواة الّذين نقل عن طريقه هذه القراءة الّتي طُعن فيها. وما نجده مبثوثا في كتب اللّغة والنّحو على أنّ النّحويّين طعنوا في القرّاء والقراءات هذا فيه نظر، ولا بدّ من التّفصيل.

الّذي يظهر لجميع الباحثين أنّ كثيرا من القرّاء هم من النّحاة، وأنّ كثيراً منهم تميّز بالضّبط والدّقة في النّقل، وأنّ بعضهم أعلى رتبة من بعض النّحاة، وأنّ مسألة الطّعن والتّلحين لم تكن معروفة عند المتقدّمين بالشّكل الّذي أصبحت عليه الآن، وقد أشار السّيوطي إلى هذا في "الاقتراح" في معرض حديثه عن الاحتجاج بالقراءات المتواترة والشّاذّة فقال: "بيان ما عيب من القراءات"، وتصدير المبحث بهذه الصّياغة يبيّن توجّه صاحبه، وأنّه يؤمن بفكرة الطّعن في القراءات، فالقراءات لم تُقرأ كي تعاب، ولو قال في بيان ما قيل في القراءات لكان أحسن وأصوب، فالقراءات لها علم قائم بذاته وله أسس ومعايير ثبتها أصحابها واجتهدوا فيها، "حيث استطاع ابن مجاهد (ت 324هـ) أن يجعل القراءات سبعة متواترة، صحّة، وسنداً، وضبطاً إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهذه القراءات هي جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن". (سعيد الأفغاني، 1994م، صفحة 08)

افتتح السّيوطي هذا المبحث في "الاقتراح" بقوله: " "تنبيه" كان قوم من النّحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة، وبن عامر قراءات بعيدة في العربيّة، وينسبونهم إلى اللّحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة الّتي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة، وقد ردّ المتأخّرون – ومنهم مالك– على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم بالعربيّة" (السّيوطي، 1984م، صفحة 79). وثبات القراءات بالأسانيد راجع إلى روايتها من "جماعة يستحيل تواطؤهم عن الكذب عن مثلهم إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بدون انقطاع السّند" (ابن الجزري تح: مصطفى الزّعبي، د ت، صفحة 09)، وبالتّالي فتلحين هؤلاء القرّاء مجانب للصّحة.

ويعيب بعض النّحاة على قرّاء من أمثال عاصم وحمزة وبن عامر، "فعاصم ابن أبي النّجود ابن بهدلة الأزديّ هو شيخ بالكوفة وأحد القرّاء السّبعة، قال عبد الله أحمد بن حنبل: " ألت أبي عن عاصم بن بهدلة، فقال: رجل صالح خير ثقة، فسألته: أيّ القراءات أحبّ إليك؟ قراءات أهل المدينة، فإن لم تكن فقراءة عاصم" (مجموعة من المؤلّفين، د ت، صفحة 90). وحمزة بن حبيب الزّيات أحد القرّاء السّبعة، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم، قال عنه ابن الجزري: "كان إماما حجّة ثقة ثبتا رضا، قيّما بكتاب الله، بصيرا بالفرائض، عارفا بالعربيّة، حافظا للحديث، عابدا خاشعا، قانتا لله، عديم النّظير". (مجموعة من المؤلّفين، د ت، صفحة 90)

وقال أبو حنيفة لحمزة: "شيئان غلبتنا فيهما، لسنا ننازعك فيهما، القرآن الكريم والفرائض" (مجموعة من المؤلّفين، د ت، صفحة 90)، وابن عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي، أحد القرّاء السّبع وإمام أهل الشّام، قيل عنه: "كان إماما عالما ثقة فيما أتاه، حافظا لما رواه، متقنا لما وعاه، عارفا، فهما، قيّما فيما جاء به، صادقا فيما نقله من أفاضل المسلمين وخيار التّابعين، لم يُتّهم في دينه ولم يُشكّ في يقينه، ولا يُطعن عليه في روايته، صحيح نقله، فصيح قوله، لم يبتعد فيما ذهب إليه الأثر، ولم يقل قولا يخالف فيه الخبر". (السّيوطي، 1984م، صفحة 80)

والّذين ذكرهم السّيوطي (ينسبون إلى هؤلاء اللّحن)، والّذي يقصد به إمالة الكلام عن جهته في العربيّة (أبو الطّيب الواحد اللّغوي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، 2009م، صفحة 154)، على أنّهم خالفوا العرب في التّعبير المراد، وما ذكرناه يُدحض ما رامه النّحاة وما نقله السّيوطي، وإن كان موقف السّيوطي موقف التّبجيل المطلق للقراءات حين قال: "وهم مخطئون في ذلك". لأنّ قراءة كلّ واحد منهم ثابتة بالتّواتر، ثمّ إنّ هؤلاء القرّاء ليس لهم في القراءات آراء ينسبون بها إلى الخطأ واللّحن، وإنّما هم نقلةٌ لما رووه بالتّواتر، "وإنّها لا تخالف لأنّ القراءة سنّة متّبعة". (سيبويه، تح: عبد السّلام هارون، صفحة 148)

يقول أبو عمر الدّاني (ت 444هـ): "والأئمّة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة والأقيس في العربيّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرّواية إذا ثبت عنهم لا يردّها قياس عربيّة ولا فشوّ لغة، لأنّ القراءة سنّة متّبعة فلزم القبول والمصير إليها" (ابن الجزري، 1419هـ، صفحة 65)، ذلك أنّ علم النّحو إنّما وُضع بالنّظر إلى ما قيل من فصيح الكلام ومن غيره، وميّز بينهما بوضع القواعد والأصول المطّردة، وضبط النّطق على الأفصح والأسهل في الكلام، بينما اعتدّ القارئ بالرّواية القرآنيّة وصحّتها من حيث هو مؤتمن على الأداء القرآنيّ ليؤدّيه إلى غيره كما سمعه. "ومعروف لدى الباحثين أنّ القراءات المتواترة حجّة كثير من النّحاة، وقد زعم البعض أنّ النّحاة طعنوا في القراءات وعارضوها" (ياسين جاسم أبو المحيمد، صفحة 05). وسنحاول تبيان هذا مع التّوجيه العلميّ الدّقيق لهذه المسألة.

أ. أسباب تلحين النّحويّين للقرّاء:

إنّ الباحث في الدّراسات الأصوليّة عموما، وفي القراءات خصوصا يجد أنّ بعض النّحاة –كما أشرنا– طعنوا في القراءات وعارضها معارضة صريحة أو خفيّة لسبب من الأسباب:

- ✓ أنّهم كانوا يحتكمون إلى قواعدهم الّتي قعّدوها، فردّوا قراءات متواترة وثابت نقلها، فتعسّفوا وسبّقوا القياس على النّقل الواصل إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.
- ✓ ردّ بعض النّحويّين قراءة – ربّما– لم توافق القياس، كقراءة "أيّمة" بـ "الياء"، وقد قال الزّمخشري: "فإمّا التّصريح بالياء فليست بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة ومن صرّح بها فهو لاحن". (الزّمخشري، 1407هـ، صفحة 142)

وقد شنّع ابن حزم على النّحاة الّذين يردّون بعض القراءات لمخالفتها القياس بزعمهم، كما يثبتون اللّغة بما هو دون القراءة، فقال: "وأعجب ممّن إن وُجد لامرئ القيس، وزهير، وجرير، والحطيئة، والطّرماح، أو لأعرابيّ أسديّ،

أو أملحيّ، أو تميميّ، أو من سائر أبناء العرب لفظا، في شعر أو نثر، جعله في اللّغة ولم يعترض عليه وقطع به، أمّا إذا وُجد كلام الله عزّ وجلّ لم يلتفت إليه ولا جعله حجّة". (رياض محمود قاسم و عماد شعبان، 1428هـ – 2008م، صفحة 247)

والّذي ينبغي ألا نغفل عليه هو أنّ هذه المسألة من الحريّ ألا تُطرح كقضيّة في أصول النّحو من عدّة جوانب:

- ✓ أنّ القرّاء – كما أشرنا– عُرفوا بالضّبط والدّقة والحفظ وغزارة علمهم بالعربيّة، فكيف نلحّن قرّاء وصفوا بهذه الأوصاف الجليّة، ومعظمهم كانوا نحاة خبيرين بعلوم النّحو ومسائله.
- ✓ الّذين لحّنوا القراءات – إن ثبت ذلك– لا يُعتبرون من الواضعين لعلم النّحو، لأنّ النّحو نضج مع سيبويه وإن كانت دراسات افترت على سيبويه بأنّه طعن في القراءات، وهذا ما سندحضه بالحجّة والدّليل.
- ✓ إنّ تلحينهم للقراءات لا يُعتدّ به، فكيف نترك قراءة متواترة عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ونؤمن بفكرة التّلحين.
- ✓ إنّ جهود العلماء الأوائل في تقعيدهم للقواعد النّحويّة المستمدّة من كتاب الله والكتاب العربيّ الفصيح، قعّدوا القواعد كي تكون حصنا حصينا على القرآن، بل ولتكون في خدمة كتاب الله. فينبغي أن تكون القراءة هي الحكم على القاعدة، لا أن نرجع نحن بالقراءة إلى القاعدة النّحويّة لأنّ القراءة مسموعة عن أفصح العرب.
- ✓ بالإضافة إلى أنّ القرّاء كانوا في عصر الفصاحة، فأنّى لهم اللّحن، وكيف يُنسب إليهم وقد عاصروا الفصحاء، بل وكانوا الفصحاء ومشايخ قومهم ومن الّذين يُحتجّ بكلامه، فكيف إذا تعلّق الأمر بقراءاتهم.

3. التّوجيه الصّحيح لما وقع في مسألة التّلحين:

قد بسطنا القول في قضيّة تلحين النّحويّين للقرّاء وأنّه لا ينبغي أن تدرج ضمن مباحث أصول النّحو، وأن يفرد لها جزء من الدّراسة لأنّها مبنيّة على الافتراء والكذب، منها ما أُشيع أنّ سيبويه طعن في القراءات، وهذا الأخير عُرف بالتّبجيل المطلق لها.

"والملاحظ في كتاب سيبويه أنّ صاحب الكتاب أورد ما يُقدّر بأربعة مائة آية من القرآن الكريم استشهد بها سيبويه في مواطن مختلفة لإثبات القاعدة النّحويّة" (صالح محجوب، د ت، صفحة 107). ولم يقتصر على القراءات المتواترة بل تناول الشّاذّة منها أيضا، "وقد زعم أحمد مكّي الأنصاري في كتابه الموسوم (سيبويه والقراءات) أنّ سيبويه طعن في القراءات ووصفها بالرّداءة" (أحمد مكّي الأنصاري، 1992م، صفحة 18)، ولعلّ ما ذهب إليه غير سديد، وهذا صريح في قوله تعالى: ﴿أَم حَسِبَ الّذِينَ اجتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجعَلَهُم كَالّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحيَاهُم وَمَمَاتُهُم سَاءَ مَا يَحكُمُونَ﴾ [الجاثية: 20].

"قرأ حفص (سواء) بالنّصب وكذلك الكسائي وحمزة، وقرأ الباقون بالرفع" (أبو حيّان الأندلسي، تح: محمّد جميل، 2010م، صفحة 48). وقد استشهد سيبويه بهذه الآية بعد قوله: "واعلم أنّ ما كان في النّكرة رفعا غير صفة فإنّه رُفع في المعرفة،

وتقول: مررت بعبد الله خيرٌ منه أبوه"، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأوّل فينبغي له أن ينصب في المعرفة فيقول: "مررت بعبد الله خيراً منه أبوه"، وهي لغة رديئة" (صالح محجوب، د ت، صفحة 108). والّذي يلاحَظ أنّ سيبويه يتحدّث عن لغة من لغات العرب وصفها بالرّداءة بناء على منهجهم الّذي قسّم لغات العرب إلى فصيح وأفصح وجيّد وغير جيّد، فهو لم يهدف إلى الطّعن في القراءة كما ظنّ الأنصاري.

والأمر نفسه ينسحب على موقفه من الآية: ((وَيَومَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُون)) [النّحل 40]. قرأها بن عامر والكسائي بالنّصب: (فَيَكُونَ)، فقد ارتضى سيبويه الرّفع فقال: "كأنّه قال "إنّما أمرنا ذلك فيكونُ" بالرّفع، وقد يجوز النّصب في اضطرار الشّعر، وهو في ضعيف الكلام". (سيبويه، تح: عبد السّلام هارون، صفحة 38)

إنّ حديث سيبويه ينصبّ على قراءة الرّفع المتّفقة مع القاعدة النّحويّة، وهو أنّ الفعل المضارع لا ينصبّ بعد الفاء، إلّا إذا كان جوابا لنفي أو طلب، أمّا قوله: "وهو في ضعيف الكلام"؛ يعني "النّصب"، فسيبويه لم يوجّه كلامه إلى القراءة، إذ أنّه لم يعترض عليها، فمن غير المعقول "أن يأتي باحث ويقول إنّ سيبويه يضعّف النّصب في قراءة بن عامر بطريقة غير مباشرة" (صالح محجوب، د ت، صفحة 111). فسيبويه قرّر بنفسه أنّ القراءة سنّة متّبعة، لذا لا يمكن أن يظنّ عاقل أنّه نسي ما قاله، ولا نرى عيبا في عدم تعرّضه لبعض القراءات، كقراءة النّصب الّتي أشرنا إليها، لأنّ القراءة كما ذكرت خديجة الحديثي "لم تكن قد قُسّمت في زمانه وحُدّدت، ولم يتّضح هذا التّقسيم للقراءات إلّا بعد منتصف القرن الثّالث". (خديجة الحديثي، 1995م، صفحة 47)

فما تركه لنا سيبويه من قراءات مردّه إلى أنّ هاته القراءات لم تصل إليه، وعليه فإنّ سيبويه لم يطعن في القراءات، وما ذكره مكّي الأنصاري بعيد عن الصّحة، وتحامله على سيبويه كان واضحا، والمتأمّل في كتاب سيبويه يُظهر لنا جليّا مدى اهتمامه بالقرآن الكريم وحرصه على إظهاره بأنّه جارٍ على سنن العربيّة، "وقد قيل إنّ الجرميّ كان يفتي النّاس في الفقه بناءً على كتاب سيبويه، وما كان للجرمي أن يفتي للنّاس بأمر يُعنى بالعبادة من كتاب سيبويه، ما لم يكن واثقا أمين ثقة من أهل النّقل والأثر". (شلبي عبد الفتّاح إسماعيل، 1979م، صفحة 31)

وتتمّة لما قيل: فإنّه من الواجب على الدّارسين إعادة النّظر في موقف النّحاة من القراءات، وأن يعالج موقفهم في إطاره التّاريخي، فلا نقول مثلا: إنّ سيبويه طعن في القراءات المتواترة وهذا المصطلح لم يعرف في عهده، بالإضافة إلى "أنّ أئمّة النّحو السّابقين أمثال الخليل وسيبويه أئمّة مجتهدون في العربيّة والنّحو، وبينهم وبين القراءات والقرّاء أوثق الأسباب وأقوى الصّلات، فما يبدونه من آراء يجب أن ينظر إليها على أنّها اجتهاد، والمجتهد يُخطئ ويصيب، أمّا أن يأخذ موضوع تلحين القرّاء مادّة للهجوم على القرّاء والقراءات والقراءات فهذا ليس من العلم في شيء". (محمد حسن عوّاد، 2011م، صفحة 141)

ولعلّ السّيوطيّ كان محقّا في هذا النّص إذ قال: "وهم مخطئون في ذلك، لأنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصّحيحة الّتي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة" (السّيوطي، 1984م، صفحة 80). إذ توضّح جليّا أنّه من المنصفين الّذين يرون أنّ القراءة لا تتبع العربيّة، بل إنّ العربيّة تتبع القراءة، لأنّها مسموعة من أفصح العرب بالإجماع، وهو سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم ومن أصحابه ومن بعدهم، وقد ورد في كتاب "أصول النّحو نقلا

عن ابن الحاجب أنّه قال: "والأولى الرّد على النّحويّين، فليس قولهم بحجّة عند الإجماع، ومن القرّاء جماعة من النّحويّين، فلا يكون إجماع النّحويّين حجّة مع مخالفة القرّاء لهم، ولو قدّر أنّ القرّاء ليس فيهم نحويّ فإنّهم ناقلون لهذه اللّغة، فهم مشاركون النّحويّين في نقل اللّغة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القرّاء أولى، لأنّهم ناقلون عمّن ثبتت عصمته من الغلط، ولأنّ القراءة ثبتت متواترة وما نقله النّحويّون آحاد، ثمّ لو سُلّم أنّه ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأثبت فكان الرّجوع إليهم أولى".

الخاتمة:

الّذي يجب أن يقال كنتيجة لما وصلت إليه كلمات هذا البحث أنّ مسألة تلحين النّحاة وتخطئة القرآن الكريم بقراءاته المتواترة والشّاذة مبحث لا ينبغي أن يدرج ضمن مباحث علم أصول النّحو، وقضيّة لا تُطرح ولا تُتناول من عدّة جوانب نجملها في النّقاط التّالية:

- ✓ أنّ من طعن في القراءات هو محمول عللا أنّ القراءة لم تصل إليه أو لم تثبت عنده، أو غلب على ظنّه أنّ هذه القراءة فيها خطأ.
- ✓ إذا ما عدنا إلى القراء العشر فإنّ أغلبهم كانوا لغويّين نحاة وأنّ بعضا منهم أعلى رتبة من بعض النّحويّين الّذين طعنوا في القراءات.
- ✓ كثير من القرّاء الّذين تمّ الطّعن في قراءاتهم نُقل عنهم دقّتهم وتميّزهم في الرّواية والنّقل.
- ✓ أنّ مسألة التّلحين لم تكن موجودة عند المتقدّمين من النّحاة بل إنّ المتأخّرين هم من أشاروا إلى هذه المسألة.
- ✓ احتكام النّحاة إلى قواعد النّحو الّتي قُعّدت كانت السّبب الرّئيس في ردّ قراءات ثابتة عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم.
- ✓ أنّ النّحو العربي اكتمل بناؤه وتمّ معالمه من القرآن الكريم فلا ينبغي أن تُردّ قراءات من أجل قاعدة هذا العلم الّذي استمدّ أساسه منها.
- ✓ الّذين لحنوا القراءات لا يُعتبرون "نحاة" أو من الواضعين لعلم النّحو، لأنّ علم النّحو نضج مع سيبويه.
- ✓ إنّ فكرة تلحين القراءات لا يُعتدّ بها، والثّابت هو الفصاحة، والقرآن أفصح نصّ، فكيف نترك قراءة متواترة عن النّبي صلّى الله عليه وسلّم من أجل إثبات قاعدة نحوية.
- ✓ إنّ القرّاء الّذين اتُّهموا باللّحن كانوا في زمن الفصاحة وعهدها، فأنّى لهم اللّحن وكيف يُنسب إليهم وقد خالطوا الفصحاء بل وكانوا أفحاحا.

فليس من الغلوّ في شيء إذا ما قيل إنّ هناك تحاملا على القرآن الكريم بقرّائه، وإنّ مسألة التّلحين قضيّة نراها دخيلة في مباحث أصول النّحو فمن التّسليم والاحترام لكلام الله تعالى ألّا تدُرج وأن يُعاد فيها بسط الكلام ونظرة الرّأي السّديد والتّوجيه الصّحيح والله أعلم.

قائمة المراجع:

1. ابن الجزري. (1419هـ). *منجد المقرئين، ط 1*. المملكة العربيّة السّعوديّة: دار عالم الفوائد.
2. ابن الجزري تح: مصطفى الزّعبي. (د ت). *طيبة النّشر في القراءات العشر*. المدينة المنوّرة، السّعوديّة: مكتبة دار الهدى.
3. ابن منظور. (1414هـ). *لسان العرب*. بيروت، لبنان: دار صادر.
4. أبو الطّيب الواحد اللّغوي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. (2009م). *مراتب النّحويّين، ط 1*. بيروت، لبنان: المكتبة العصريّة.
5. أبو حيّان الأندلسي، تح: محمّد جميل. (2010م). *البحر المحيط، ط 3*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة.
6. أحمد مكّي الأنصاري. (1992م). *سيبويه والقراءات، ط 1*. القاهرة، مصر: دار المعارف.
7. الزّركشي، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. (د ت). *البرهان في علوم القرآن*. القاهرة، مصر: دار إحياء الكتب العربيّة.
8. الزّمخشري. (1407هـ). *الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، ط 3*. دار الكتاب العربي.
9. السّيوطي. (1984م). *الاقتراح في أصول النّحو، ط 4*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة.
10. خديجة الحديثي. (1995م). *دراسات في كتاب سيبويه، د ط*. الكويت: وكالة المطبوعات.
11. رياض محمود قاسم و عماد شعبان. (1428هـ- 2008م). *القراءات وأثرها في التّفسير، ماجستير في قسم التّفسير وعلوم القرآن*. كلّية أصول الدّين، الجامعة الإسلاميّة، غزّة، فلسطين.
12. سعيد الأفغاني. (1994م). *في أصول النّحو، ط 1*. بيروت، لبنان: مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة.
13. سيبويه، تح: عبد السّلام هارون. (بلا تاريخ). *الكتاب، ط 3*. القاهرة، مصر.
14. شلبي عبد الفتّاح إسماعيل. (1979م). *أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمّة التّفسير والعربيّة وآثاره في القراءات والنّحو، ط 3*. جدّة، السّعوديّة: دار المعارف الحديثة.
15. صالح محجوب. (د ت). موقف النّحاة من القراءات دراسة تأصيليّة. *مجلّة الدّراسات اللّغويّة والأدبيّة*(1).
16. عبد العال مكرم. (2009م). *أثر القراءات القرآنيّة في الدّراسات النّحويّة*. عالم الكتب.

17. عبد الهادي فضلي. (1975م). *القراءات القرآنيّة – تاريخ وتعريف-*. جدّة، السّعوديّة: دار المجمّع العلمي.
18. مجموعة من المؤلّفين. (د ت). *أصول النّحو، د ط*. مناهج جامعة المدينة العالميّة.
19. محمد حسن عوّاد. (2011م). قراءة في كتاب نظريّة النّحو القرآني. *المجلّة الأردنيّة في الدّراسات الإسلاميّة*(1).
20. ياسين جاسم أبو المحيمد. (بلا تاريخ). *تلحين النّحويّين للقرّاء، د ط*. د ت.